

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها التحرير التجاري على الأداء الاقتصادي الجزائري للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٧

م.د. فدوه علي حسين
المعهد التقني/الموصل
الجامعة التقنية الشمالية
Fadwaalabd@gmail.com

المستخلص:

شهدت التجارة الخارجية في الجزائر تطورا ملموساً في السنوات الأخيرة، إذ انها ساهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتنويع الانتاج السلعي وخلق قيم مضافة جديدة والتي يعبر عنها بالصادرات من السلع والخدمات، فضلا عن جذب الاستثمارات الاجنبية التي لها مساهمة في التنمية، والى جانب مساهمتها في سد حاجة الطلب المحلي المتزايد عن طريق الاستيرادات السلعية، وتتخلص مشكلة البحث في توضيح وضعية التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق ومدى تحقيقها لأهداف النمو الاقتصادي فيها، يهدف البحث الى ابراز مدى نجاح سياسة التحرير التجاري على مستوى التجارة الخارجية في الاداء الاقتصادي في الجزائر، فضلا عن قياس وتحليل محددات التجارة وتأثيرها في الاداء الاقتصادي للجزائر. **الكلمات المفتاحية:** التجارة الخارجية، التحرير التجاري، الاستيرادات، الصادرات، الاداء الاقتصادي.

The impact of some economic variables on trade liberalization on the Algerian economic performance for the period 2000-2017

Lecturer Dr. Fadwa Ali Hussein
Technical Institute/Mosul,
Northern Technical University

Abstract:

Foreign trade in Algeria has witnessed tangible development in recent years, as it contributed to increasing economic growth rates, diversification of commodity production and the creation of new added values, which are reflected in exports of goods and services, as well as attracting foreign investments that contribute to development. Filling the need for increased domestic demand through imports. The research problem the situation of Algerian foreign trade. The aim of the research is to clarify the extent of the success of the trade liberalization policy at the level of foreign trade in the economic performance in Algeria, as well as the measurement and analysis of the determinants of trade And its impact on the economic performance of Algeria.

Keywords: Foreign Trade, Trade liberalization, Imports, Exports, Economic performance.

المقدمة

تعد التجارة الخارجية الصورة المعبرة عن مختلف مظاهر الاعتماد على الخارج، إذ تمثل انعكاس طاقة الاقتصاد الوطني الانتاجية المتمثلة بالصادرات ومدى عجز الانتاجية المحلية عن تلبية الحاجات الاساسية للسكان ومتطلبات النمو والتنمية متمثلة بالاستيرادات، والجزائر كغيرها

من الدول النامية منذ استقلالها اتخذت اجراءات لتنظيم تجارتها الخارجية بتبني برامج التكيف الهيكلي وكان تحرير التجارة عنصرا مهما ضمن جهود التكيف المدعومة من برامج البنك وصندوق النقد الدوليين، بما يخدم الاهداف الاقتصادية التي حددتها الدولة وعلى عدة مراحل وصولاً الى مراحل التحرير التجاري، وفي مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. **مشكلة البحث:** تتلخص مشكلة البحث بعدم التنوع النسبي في الانتاج السلعي مما يعني الحاجة الى التجارة الخارجية وتحريرها لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد على السلع والخدمات المختلفة لتحريك النمو والاداء الاقتصادي في الجزائر.

فرضية البحث: يستند البحث الى فرضية مفادها ان هناك تأثير التحرير التجاري ومتغيرات اقتصادية اخرى على النمو الاقتصادي للجزائر ومن خلال فرضيتي العدم والفرضية البديلة:

$$H_0 \quad \beta_i = 0 \quad H_1 \quad \beta_i \neq 1$$

هدف البحث: التعرف على مدى نجاح سياسة التحرير التجاري على مستوى التجارة الخارجية في الاداء الاقتصادي في الجزائر، فضلا عن قياس محددات التجارة وتأثيرها في الاداء الاقتصادي للجزائر.

اهمية البحث: تتبع من اهمية التحرير التجاري والمكانة التي يحتلها تحرير التجارة في اقتصاديات الدول التي تحقق معدلات نمو ايجابية والتوجه العالمي نحو تحرير التجارة الخارجية باعتبارها أحد متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

منهجية البحث: للإجابة عن التساؤلات السابقة واثبات صحتها أو نفيها اتبعنا المنهج الوصفي من خلال التطرق الى السياسة التجارية ومقومات التحرير التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي واستخدام ادوات التحليل الكمي لمحددات التحرير التجاري واثرها على الاداء الاقتصادي للجزائر للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٧، وتضمن البحث ثلاثة مباحث، تناول الاول، الملامح الرئيسية للاقتصاد الجزائري، واهتم الثاني بتحليل اتجاهات تطور التجارة الخارجية في الجزائر، وركز الثالث على قياس وتحليل محددات التجارة وتأثيرها في الاداء الاقتصادي في الجزائر، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: الملامح الرئيسية للاقتصاد الجزائري

تعد التجارة الخارجية من القطاعات المهمة والحيوية في اي مجتمع اقتصادي ناميا كان او متقدما، وتعد الطريق الرابط بين الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، سيتم في هذا المبحث التطرق الى الملامح الرئيسية لاقتصاد الجزائري (للبنية التحتية، السكان، القوى العاملة، قطاع النفط، القطاعات السلعية، وكما يأتي:

١-١. **الملامح الرئيسية للبنية التحتية في الجزائر:** يطلق لفظ البنية التحتية على كل ما هو متعلق بالمرافق والهياكل والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على انجاز اهدافها، وتشمل البنى التحتية بنيتين اساسيتين، هما البنية الصلبة والتي تمثل البنية الاساسية من منشآت من مباني، طرق، مطارات بجانب نظام الصرف الصحي وغيرها، والثانية البنية المرنة، والتي تشمل على تكنولوجيا المعلومات والقوانين والانظمة التي تنظم المال والاستثمار (سمية، ٢٠١٨: ٤٤)، وتهتم بها مختلف الدول لما لها من تأثير في التقدم والارتقاء بالاداء الاقتصادي، وفي اطار السياسات التنموية والاستراتيجيات الاقتصادية التي اخذت بها الجزائر ازداد اهتمام الدولة بتطوير الهياكل القاعدية (البنية التحتية) بداية الاستقلال والى الان، في افاق ومخططات اقتصادية مستقبلية

تنتفع بها المشروعات القائمة وتحفيز الاقتصاد على انشاء المزيد منها (نعيمه، ٢٠١٦: ٣٣) وللخروج من دائرة المشكلات الاقتصادية التي شهدتها فترة الازمة الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الجزائري تبنت الجزائر برامج تنموية جديدة تهدف الى انعاش الاقتصاد الوطني جسدت عن طريق تنفيذ برامج تنموية للمدة ٢٠٠١-٢٠١٤، واستمرت حتى العام ٢٠١٧، فضلا عن جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية من خلال توفير جو ملائم للاستثمار في البنية التحتية وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في البلاد والذي يعتبر تطوير المنشآت الاساسية من اهم اهداف البرنامج فقد خصص له نسبة ٤٠,٥%، موجهة لتنفيذ مشاريع جديدة تخص تمديد وعصرنة شبكة الطرق والسكك الحديدية لما له دور في تنشيط التنمية الاقتصادية، كما تم اعادة وتأهيل شبكة الطرق والسدود ومحطات التصفية (اسماء، ٢٠١٦: ١٦٨-١٦١)، وارتباط ذلك بالتأثيرات على النظام الاقتصادي ويأخذ مكانه في تبادل السلع والخدمات والتأثيرات المرتبطة بالتجارة السلعية والسياسة الاقتصادية (D.R. Appleyard & etc, 2006: 410-412) وان طرق تمويل البنى التحتية في الجزائر يأخذ قسمين الاول هو التمويل الداخلي ويشمل هذا التمويل على كيفية الدفع المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية اضافة للتمويل البنكي، أي تمويل اداري وتمويل من صندوق ضمان الكفالات العمومية، والثاني التمويل الخارجي لتمويل البنى التحتية التي تنبع من هيئات مختصة ومتعددة منها الدولية والاقليمية ومن ابرزها البنك العالمي، الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي، والبنك الافريقي للتنمية (نسرين، ٢٠١٢: ٧٥-٧٨).

٢-١. **السكان:** يمكن تعريف النمو السكاني في المجتمع بانه الاختلاف في حجم السكان في مجتمع ما عبر الفترات الزمنية المختلفة بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، والزيادة الطبيعية نقصد بها الفائض في عدد المواليد بالنسبة للوفيات بين السكان في فترة زمنية معينة (عمارة، ٢٠١٢: ٦٧).

شهد النمو السكاني في الجزائر بعد الاستقلال في عام ١٩٦٢ العديد من التطورات في المجتمع في شتى المجالات، حيث كان الجهد منصبا حول جعل السكان منتجين وذلك بتوفير الهياكل اللازمة لاستعمال هذه الطاقة وبادراج المتغير الديموغرافي في العملية التنموية، ونتيجة للتطور الذي حققته الجزائر في مجال الصحة والتعليم والتحويلات الاجتماعية، مما ادى الى تأخر سن الزواج بالنسبة للنساء خاصة بفضل تحسن مكانة المرأة والفرص التي توفرت لها في مجالي التعليم والعمل فانخفضت معدلات النمو الطبيعي، والجزائر كباقي الدول النامية تحاول تطبيق برامج صندوق الامم المتحدة للسكان، اذ قدر عدد سكانها ١٢ مليون نسمة حسب تعداد ١٩٦٦ ليصل ٣٥ مليون نسمة عام ٢٠١٠، وهذه الزيادة للسكان انعكست على ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى المعيشة واصبحت تعيق مشاريع النمو الاقتصادي، ثم تسارعت وتيرة انخفاضها عام ١٩٨٦ ومعها وتيرة النمو الطبيعي، مما ادى الى تغير السياسة السكانية من سياسة تشجيع النمو الديمغرافي الى سياسة تعمل على الحد منه معتبرة انه سبب في التخلف للتحويل الى سياسة تنموية شاملة (توفيق، ٢٠١٤: ٧١).

٣-١. **القوى العاملة:** ان الاختلاف في وجهات النظر المتعلقة بالعلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي تؤكد على ان العلاقة بينهما تختلف من بلد الى اخر ومن نمط اقتصادي الى اخر، الا ان القوى العاملة البشرية في اي بلد تعتبر عنصر مهما من عناصر الانتاج وقد يؤثر مستواها في زيادة او انخفاض الطاقة الانتاجية للاقتصاد باعتبارها محرك اساسي للنمو، وقد شهدت الجزائر خلال السنوات التي اعقبت الاستقلال نموا مرتفعا بالسكان، كما ان التحويلات في المجال الاقتصادي

والانتقال نحو اقتصاد السوق ادت الى ظهور اختلالات في سوق العمل، وذلك بالتراجع الحاد في عروض العمل مقابل التزايد المستمر في الطلب المستمر على التشغيل، مما جعل موضوع التشغيل من اولويات برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومما زاد من خطورة هذه الاختلالات في العرض والطلب في سوق العمل في الجزائر تلك النسب المرتفعة للبطالة والتي سجلت ١٧% عام ١٩٨٧ الى ٣٠% مطلع عام ٢٠٠٠، ان الجزائر تمتلك عدة امتيازات وخصائص وامكانيات اقتصادية والتي ترتبط بالنمو السكاني والتي له تأثير في سوق العمل والقوى العاملة، خاصة ما يتعلق بالوافدين الجدد الى سوق العمل، وبتأثيرها في حجم القوة السكانية النشيطة، (صالي واخرون، ٢٠١٤: ١٢١-١٣٥) ولقد عرفت الجزائر عدة تطورات من حيث نسب البطالة، وهي تقريبا نفس المراحل والتغيرات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري فضلا عن انطلاق برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي خلق العديد من الورشات عبر مختلف مناطق البلاد، اضافة الى بداية ظهور نتائج البرامج المنتهجة من قبل الحكومة لتشغيل الشباب (فضيلة، ٢٠١٣: ١٣٦-١٣٩)

٤-١. **قطاع النفط:** ارتبط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط ارتباطا وثيقا والذي تزايدت اهميته وتأثيره على الاقتصاد الجزائري نظر لمساهمة في دفع عجلة النمو، فيعد النفط السلعة الرئيسية المصدرة، والمصدر الرئيسي للعملة الصعبة، فهو يشكل على الاقل نسبة ٩٨% من حجم التجارة الخارجية للجزائر و ٣٠% من ايرادات الخزينة العامة (عبد العالي، ٢٠١٨: ١)، ونظرا لضخامة دوره كان لا بد من ان يصاحب ذلك ضخامة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، حيث قامت الجزائر بأبرام العديد من الاتفاقيات وانجاز العديد من المشاريع كمشروع مصفاة ادرار عام ٢٠٠٤ ومشروع هيليوم سكيكدة وتم استثمار نحو ٨٠ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ لزيادة الطاقة الانتاجية الى ٢٢٥ مليون طن، وتساهم اموال الربيع النفطي في الناتج الاجمالي الجزائري خاصة بعد عام ٢٠١٠ نتيجة ارتفاع اسعار النفط والتي غطت جزء كبير من النفقات العامة للدولة كما تلعب ايرادات النفط دور في دعم الاجور وتمويل الاستهلاك ودعم مختلف قطاعات الاقتصاد بمختلف انواعه، ان الاعتماد على النفط ادى الى استنزاف هذه الثروة غير المتجددة، وبمجرد الانهيار في اسعار النفط خاصة عام ٢٠١٤، مما ادى الى ايجاد بدائل للطاقة وان مؤشرات ذات الصلة بقطاع النفط تفيد بان اعراض المرض الهولندي بادية على الاقتصاد الجزائري، حيث ادى الى التأثير على الاقتصاد الجزائري وقطاعاته السلعية وزادتها حدة انخفاض اسعار النفط العالمي نتيجة التداخل العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية في تحديد هذه الاسعار، ان الانخفاض في اسعار النفط جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر تتآكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز، وهي التي بنتها على أساس يفوق ٩٠ دولار للبرميل وهو سعر بعيد عن واقع ميزانيتها، وفي عام ٢٠١٥ انخفض سعر برميل النفط ب ٤٧,١% من ١٠٠,٢ دولار عام ٢٠١٤ الى ٥٣,١ دولار عام ٢٠١٥، مما نجم عن هذا الانخفاض تقلص في ايرادات صادرات النفط ٣٣,٠٨ مليار دولار عام ٢٠١٥ مقابل ٥٨,٤٦ مليار دولار عام ٢٠١٤، وامتد هذا التأثير السلبي ليشمل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات مسجلا عجزا قدره ٢٧,٥٤ مليار دولار عام ٢٠١٥ مقابل عجز قدره ٥,٨٨ مليار دولار عام ٢٠١٤ ونتيجة لذلك انخفضت احتياطات الصرف ب ٣٤,٨١ دولار نهاية عام ٢٠١٤ الى ١٤٤,١٣ مليار دولار عام ٢٠١٥ (بوقطاية واخرون، ٢٠١٨: ٣٥٥)، ونظرا لتبعية الاقتصاد الوطني الجزائري الى قطاع النفط و تقلبات اسعار النفط فلا بد من تأثير انعكاساته على الاقتصاد الجزائري ولا يتوقف الدور الذي يلعبه قطاع النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي

فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الجانب الاجتماعي، فالعلاقة العكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة يعني زيادة في العائدات والايادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية وتشجيع الاستثمار وتقليص البطالة في الجزائر (محمود، ٢٠١٥: ٩). ان المتتبع للتطورات الاقتصادية في الجزائر للسنوات الاخيرة يلاحظ السلبيات الناجمة عن تطبيق الاصلاحات وهو التخلي التدريجي عن اهم قطاعين في الاقتصاد وهما الزراعة والصناعة، وأصبح الاعتماد الكلي على النفط وما توفره عائدات النفط من السلع الزراعية والصناعية المستوردة بأسعار دولية رخيصة تنافس السلع المنتجة محليا مما يؤدي الى انكماش قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيين، وهذا ما يسمى بظاهرة المرض الهولندي. حيث ادى تطور قطاع النفط الى تفاقم الثنائية الاقتصادية، وأصبح تصدير النفط يحظى بأولويات في سياسات التنمية الوطنية، واحتكارها للامتيازات والدعم على حساب القطاعات الاخرى، وهذا ما انعكس على مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (عبد الهادي، ٢٠١٢: ١٤٥).

٥-١. القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) في الجزائر: يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاعا

حاساسا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية المناطق الريفية، كذلك الاستغلال الامثل للإمكانيات الطبيعية والبشرية وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط، وقد شهد هذا القطاع تطورا وتنظيما في الجزائر من حيث القوانين والبرامج وفق مقتضيات التغيير الاجتماعي والتحولات الاقتصادية، حيث تبنت الجزائر في سياستها الاصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الزراعية، مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات، وتعد مساهمة القطاع الزراعي في زيادة الصادرات مؤشرا مهم على اهميته في تنمية الاقتصاد الجزائري، كما ان زيادة الانتاج الزراعي يؤدي الى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الاستيرادات، غير ان ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الاسواق العالمية، نتج عنه في قيمة الاستيرادات من هذه السلع (حسن، ٢٠١٦: ٣٨)، والقطاع الزراعي يعاني من انتشار عدة نشاطات انتاجية زراعية غير رسمية تولد سلع تستهلك مباشرة او يتم رسملتها من قبل العائلات التي تنتجها، ويظهر ذلك في الزراعة النباتية بامتلاك عدد من الفلاحين لمساحات زراعية هامة يتم استغلالها في انتاج عدة منتجات في السنة وتسويقها بصورة فردية بعيدة عن اجهزة الدولة، او في التربية الحيوانية او في الصيد البحري وغيرها من الانشطة الزراعية غير الرسمية والتي لا تغطيها المسوح الزراعية (مغنية، ٢٠١٨: ١٨٥).

خلاصة القول ان مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي تبقى ضعيفة رغم توفر الاراضي والموارد البشرية مما نتج عنه ضعف نصيب الفرد من الناتج الزراعي والذي لا يساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل لضعف الاستثمار في مجال البحوث الزراعية وتدهور الاراضي الانتاجية الزراعية نتيجة التخلف في الطرق المتبعة في اغلب المناطق الزراعية وعدم الاستفادة من الخصائص الجغرافية للإنتاج الزراعي (زييحة، ٢٠١٧: ٦٨)، ان اعتماد الاقتصاد الجزائري على العائدات النفطية يعني ان نسبة كبيرة من انتاج الجزائر يتحدد عن طريق عوامل خارجة عن سيطرتها مما ينعكس على قوة الدولة في السيطرة على النشاطات الاقتصادية في الانتاج والتوزيع والاستثمار، وهذ من الاسباب الرئيسية وراء تواضع حجم الصادرات الصناعية الجزائرية لانتهاج سياسة احلال الواردات او بدائل الواردات والتي امتازت بحوافز صناعية وتجارية تمييزية لصالح الانتاج المحلي ضد التجارة الخارجية، واعطت الاولوية للصناعات الثقيلة

الانتاجية تارة والصناعات الخفيفة الاستهلاكية تارة اخرى، وهذا ما ترتب عنه تقوية التبعية للخارج التي تمثلت في الاقتراض الخارجية والسيطرة على الاقتصاد المحلي، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، وهذا ما يتطلب وضع استراتيجية لتنمية الصادرات خارج قطاع النفط لتكون دافعا للنمو الاقتصادي وتشجيع واقامة صناعات تصديرية تتمتع بها الجزائر بميزات نسبية لاختراق الأسواق الدولية (دليلة، ٢٠١٨: ٢٤٥).

المبحث الثاني: اتجاهات تطور التجارة الخارجية في الجزائر

سيتم في هذا المبحث التطرق الى تطور التجارة الخارجية في الجزائر وتأثير سياسة التحرير التجاري على النمو من خلال الاستيرادات والصادرات في الجزائر، وكما يأتي:

١-٢. **تطور التجارة الخارجية:** ان مفهوم التحرير التجاري هو التخلي بشكل عام عن قيود التجارة واسعار الصرف، كما تعرف سياسة تحرير التجارة الخارجية على انها جملة الاجراءات والتدابير الهادفة الى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياذ، بمنع عدم تدخل الدولة اتجاه الواردات او الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا، كما ان برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتهجها الدول، بغية دفع عملية النمو في الاقتصاد، كما يؤدي تحرير التجارة الى العديد من المزايا منها تشجيع المنافسة في الاسواق الخارجية والتقليص من التزامات الحكومية، والمساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي (مراد، ٢٠١٤: ٣٩-٤٠)، اما مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ما بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٩، اصبحت الدولة تمارس الرقابة على التجارة الخارجية عن طريق تدخلها الفعلي بقصد حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الاجنبية انطلاقا من تأميم الاستيراد ومنحت حق احتكار عمليات التجارة الخارجية الى مؤسسات الدولة لمراقبة تحولات العملة وتنويع المصادر والمناطق الجغرافية للمبادلات التجارية وتوفير شروط افضل للتموين (الاخضر، ٢٠١٤: ٥٠)، ان قطاع التجارة الخارجية يحتل مكانة مهمة متميزة في الاقتصاد الجزائري، غير ان برامج الاصلاح وخطط التنمية لم تعط هذا القطاع ما يستحقه من عناية، وانما اكتفت بتحديد الاهداف العامة له ونتيجة لذلك يكون الميزان التجاري فيها اما في حالة الفائض او العجز، ويرتبط ذلك بالتأثيرات على النظام الاقتصادي من خلال تبادل السلع والخدمات مع الدول الاخرى وتطور التجارة السلعية فيها ويتأثر ذلك بواسطة السياسة الاقتصادية (D.R. Appleyard & etc, 2006: 411-412).

٢-٢. **تأثير سياسة التحرير التجاري من خلال الاستيرادات على النمو الاقتصادي:** ان حرية التجارة الخارجية لم تكن خيارا بالنسبة للجزائر، وانما فرضها التحول نحو اقتصاد السوق وبما ان سياسة الحماية المطبقة ضمن المسار الاشتراكي لم تثبت صحتها في النهوض بهذا القطاع، حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية في ميدان الاستيرادات من مواد غذائية واولوية ومستلزمات الانتاج، اضافة الى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير (نعيمة، ٢٠١١: ١٣٧)، وبما ان الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة او سلع زراعية بنسبة كبيرة ويغلب عليها نموذج واحد في التصدير وهو النفط بينما نجد في المقابل انها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف مصنعة و سلع التجهيز، وهذا من شأنه يعرض الاقتصاد الجزائري لمخاطر عديدة في حالة هبوط اسعار النفط في الاسواق العالمية (جميلة واخرون، ٢٠١٦: ٢٥).

الجدول (١): التجارة الخارجية الجزائرية للمدة ٢٠١٧-٢٠٠٠ (الوحدة مليون دينار جزائري)

السنة	الصادرات	الاستيرادات	التجارة الخارجية	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات / الانتاج	الاستيرادات / الانتاج	نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي
١	٢	٣	٤	%١/٤	%٢/٤	%٣/٤	
2000	1657217	690426	2347643	4123513.9	40.18	16.74	56.93
2005	3421548	1493645	4915193	7561984.3	45.24	19.75	65.00
2010	4244746	3011807	7256553	12049493	35.22	25.00	60.22
2011	5374131	3442502	8816633	14 526 608.3	37.00	23.69	60.69
2012	5687369	3907072	9594441	16 115 429.5	35.29	24.24	59.53
2013	5217100	4368548	9585648	16 569 270.8	31.48	26.36	57.85
2016	5513798	69689828	75203626	1897723349	21.001	35.270	39.62
2017	5810496	573102	85203666	177893	19.416	28.199	91.16

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني الجزائري للإحصاء ONS لعام ٢٠١٧.

يتضح من الجدول (١) اعلاه ان الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني، اذ بلغ متوسط اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي ٣٢,٢٦% وقد تطورت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي خلال العشرية الاولى حيث شهدت الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ تذبذبا نسبيا، فبلغت اعلى نسبة ٤٥,٢٥% سنة ٢٠٠٥، بسبب تحسن ايرادات الصادرات، ثم بدأت تتناقص نتيجة الازمة المالية وتدهور اسعار النفط خلال السنوات ٢٠١٤-٢٠١٦، وهذا التباين في النسب بارتفاعها وانخفاضها واعتدالها، يدل على الارتباط المباشر مع التطور الذي شهده اسعار النفط من جهة والزيادة الضعيفة في كمية الصادرات من جهة اخرى، وما ينطبق على الصادرات يعكسها على الاستيرادات ومدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي، اي ما يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه الى السوق الوطنية، حيث ان نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي ايضا في تغير وتذبذب مستمرين من عام الى اخر، فبعد ما كانت ١٥,٦٩% سنة ١٩٩٠ وهي اقل نسبة مسجلة ثم ارتفعت الى ٢٤% عام ١٩٩٥ لتسجل انخفاضا سنة ٢٠٠٠ لتبلغ ١٦,٧٤% لتعود الى الارتفاع سنة ٢٠٠٥ بـ ١٩,٧٥% ثم ٣٥,٢٧% سنة ٢٠١٦، وفي سنة ٢٠١٧ انخفضت الصادرات الى ١٩% بسبب الانخفاض في اسعار النفط (دليلة، ٢٠١٨: ٢٤٠).

٣-٢. تأثير سياسة التحرير التجاري من خلال الصادرات على النمو الاقتصادي: ان الجزائر بحكم انها من الدول المصدرة للنفط تتأثر بشكل مباشر بتقلبات الاسعار وهذا ما انعكس سلبا على مداخيلها وادخلها في مشكلة المديونية مع بداية التسعينات، ولأجل معالجة ذلك قامت برسم استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج قطاع النفط، من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة والمؤسسات الوطنية عامة، بما يجعلها قادرة على اقتحام الاسواق الدولية، إذ بدأت بتطبيق مجموعة من الإجراءات والسياسات تمثلت بـ (سياسة سعر الصرف، تأمين وضمان الصادرات، التحفيزات المالية، التحفيزات الجبائية للتصدير، التحفيزات الكمركية) (سعاد واخرون، ٢٠١٧: ٣٥-٣٧) وتتوزع الصادرات الجزائرية على مختلف المناطق الجغرافية عبر العالم وتمثل دول الاتحاد الاوربي الشريك الاول للجزائر وتحتل المرتبة الاولى ثم اسبانيا، ايطاليا، فرنسا، وتأتي دول منظمة

التعاون والتنمية الاقتصادية في المرتبة، اما المبادلات مع المناطق الاخرى من العالم تتسم بالتذبذب ما بين البلدان الاوربية وبلدان اسيا ودول امريكا الجنوبية فضلا عن دول المغرب العربي والدول العربية حيث عرفت الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية تدهورا خلال عام ٢٠١٣ و عام ٢٠١٤ بنسبة انخفاض ٦٣,٠٧% (جميلة واخرون، ٢٠١٦: ٢٦). ان تحليل النمو يعني دراسة نمو وتطور النشاط الانتاجي، اي نمو متغيرة اقتصادية ما هو التغير النسبي لها من فترة لأخرى، وتظهر سمات النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الانتاج مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الانتاج، خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة، كما وتظهر تغيرات على مستوى التنظيم بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الانتاج بصورة افضل واقل كلفة واكثر ربحية، والنمو الاقتصادي في الجزائر عرف عدة تغيرات منذ عام (٢٠٠٠- ٢٠١٣)، حيث تميز عام ٢٠٠٠ بارتفاع نسبة النمو الاقتصادي الى ٣,٨% ثم انخفض في عام ٢٠٠١، بنسبة ٣%، ثم شهد الاقتصاد الجزائري نمو في عام ٢٠٠٥ والناجم عن زيادة مداخيل النفط وتشجيع بعض القطاعات الاقتصادية ذات الاولوية وتحفيز الاستثمار، واستمر التغيير في السنوات اللاحقة ليكون الانتاج من سلع متنوعة ويتطلب استخدام الموارد والتقنيات المتنوعة (C. R. Mcconell & S.I.Brue, 2005: 10).

المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر محددات التجارة الخارجية في الجزائر للمدة

(٢٠١٧-٢٠٠٠)

سيتم في هذا المبحث توصيف المتغيرات وتأثيرها على التجارة الخارجية في الجزائر، ويمكن القول ان النماذج المستخدمة في معظم الدراسات الاقتصادية ما هي الا تبسيط للواقع لغرض تحليل الظواهر الاقتصادية المتشابكة العلاقات والهدف الوصول الى استنتاجات يمكن تفسيرها والاستفادة منها في التطبيق العملي وإنها تتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية (السيفو، واخرون، ٢٠٠٦: ٢٧٨-٢٨٠).

اولاً. توصيف متغيرات البحث:

١. المتغير التابع (Y): التجارة الخارجية (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %).
٢. المتغير المستقل (X₁): سعر الصرف (عملة محلية مقابل دولار امريكي).
٣. المتغير المستقل (X₂): معدل التضخم (%).
٤. المتغير المستقل (X₃): معدل البطالة (%).
٥. المتغير المستقل (X₄): صافي المساعدات (مليون دولار).
٦. المتغير المستقل (X₅): استيرادات السلع (مليون دولار).
٧. المتغير المستقل (X₆): الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار).

والجدول التالي يوضح بيانات متغيرات البحث وكالتالي:

الجدول (٢): متغيرات البحث

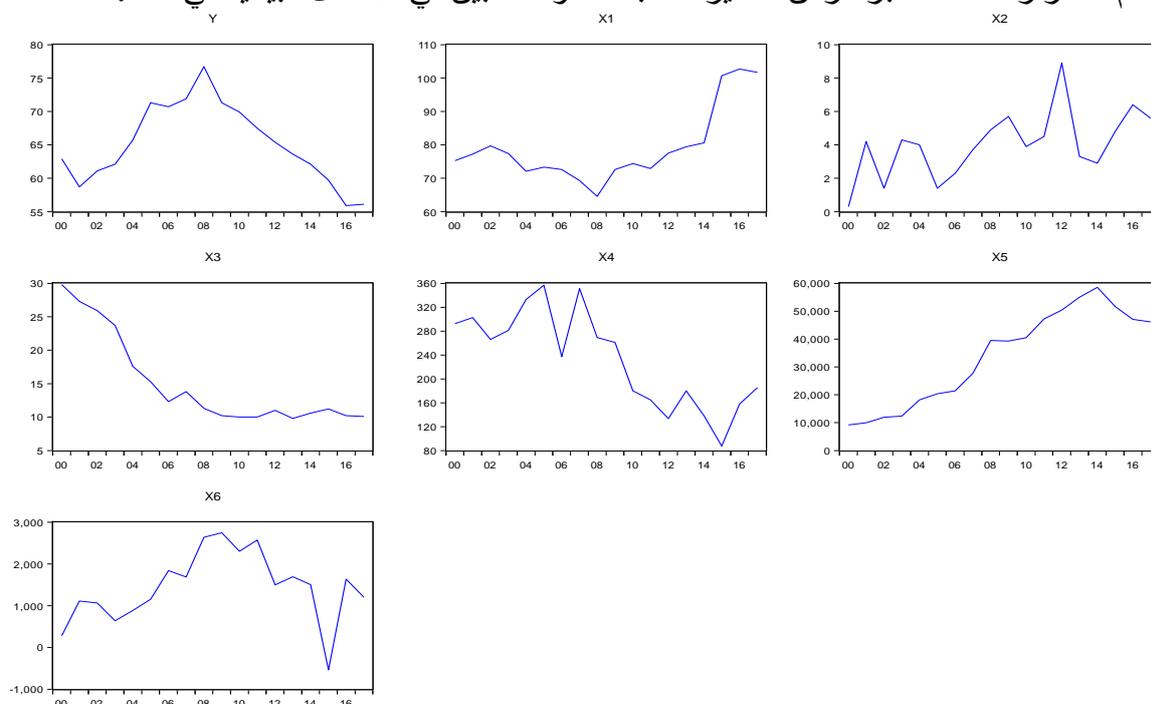
X ₆	X ₅	X ₄	X ₃	X ₂	X ₁	Y	المؤشرات السنوات
الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)	واردات السلع (مليون دولار)	صافي المساعدات (مليون دولار)	البطالة (%)	التضخم (%)	سعر الصرف	التجارة (%) من الناتج المحلي الاجمالي	
280.1	9171	292.35	29.8	0.3	75.3	62.9	2000
1113.11	9940	302.76	27.3	4.2	77.2	58.7	2001
1065	11969.3	266.03	25.9	1.4	79.7	61.1	2002

X ₆	X ₅	X ₄	X ₃	X ₂	X ₁	Y	المؤشرات السنوات
الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)	واردات السلع (مليون دولار)	صافي المساعدات (مليون دولار)	البطالة (%)	التضخم (%)	سعر الصرف	التجارة (%) من الناتج المحلي الإجمالي	
881.85	18168.6	332.72	17.6	4	72.1	65.7	2004
1156	20357	356.71	15.3	1.4	73.3	71.3	2005
1841	21456	237.23	12.3	2.3	72.6	70.7	2006
1686.74	27631	351.14	13.8	3.7	69.3	71.9	2007
2638.61	39479	269.37	11.3	4.9	64.6	76.7	2008
2746.93	39294	261.13	10.2	5.7	72.6	71.3	2009
2300.37	40473	180.02	10	3.9	74.4	69.9	2010
2571.24	47247	164.92	10	4.5	72.9	67.5	2011
1500.4	50378	133.33	11	8.9	77.5	65.4	2012
1691.89	55028	179.87	9.8	3.3	79.4	63.6	2013
1502.21	58580	137.98	10.6	2.9	80.6	62.1	2014
-537.79	51702	87.2	11.2	4.8	100.7	59.7	2015
1638.26	47089	157.93	10.2	6.4	102.7	55.9	2016
1200.97	46129	185.28	10.1	5.6	101.7	56.1	2017

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك الدولي، بيانات منشورة، ٢٠١٨:

<https://www.albankaldawli.org>

ثانياً. رسم السلسلة الزمنية: ان رسم السلسلة الزمنية لمتغيرات البحث يوضح اتجاه السلسلة عبر مدة البحث للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٠) ويتضح من خلالها اختلاف اتجاه منحى البيانات وهذا يدل على عدم استقرار السلسلة عبر الزمن لمتغيرات البحث، وكما مبين في الاشكال البيانية في ادناه:



الشكل (١): اتجاه متغيرات البحث في الجزائر للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٠)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.9.5).

ثالثاً. اختبار جذر الوحدة: باستخدام اختبار فيليبس بيرون (pp) للتأكد من عدم وجود جذر للوحدة ومن الجدول (٢) يتضح استقراره السلسلة الزمنية وخلوها من جذر الوحدة وان المتغيرات ساكنة في الفرق الاول، وبمستوى معنوية (١%) والتي تدل على سكون المتغيرات، ومن خلال هذا الاختبار يوضح امكانية تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL. الجدول (٣): نتائج اختبار جذر الوحدة فليبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)								
At Level								
		Y	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆
With Constant	t-Statistic	-0.8415	-0.2633	-3.7485	-3.2956	-1.5617	-1.2561	-2.6202
	Prob.	0.8008	0.9243	0.0053	0.0187	0.4967	0.6455	0.0937
		n0	n0	***	**	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.9856	-1.2151	-3.8432	-1.2627	-2.6088	-0.6404	-2.4016
	Prob.	0.9391	0.8995	0.0198	0.8889	0.2779	0.9733	0.3756
		n0	n0	**	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6868	1.0090	-1.0939	-4.0890	-0.8523	1.0352	-1.1538
	Prob.	0.4160	0.9162	0.2460	0.0001	0.3433	0.9198	0.2245
		n0	n0	n0	***	n0	n0	n0
At First Difference								
		d(Y)	d(X ₁)	d(X ₂)	d(X ₃)	d(X ₄)	d(X ₅)	d(X ₆)
With Constant	t-Statistic	-4.1030	-4.3483	-4.9975	-4.0774	-5.4749	-3.7595	-4.9588
	Prob.	0.0018	0.0008	0.0001	0.0019	0.0000	0.0051	0.0001
		***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.2119	-4.4310	-4.9746	-4.7728	-5.4371	-3.8780	-5.0493
	Prob.	0.0071	0.0037	0.0007	0.0013	0.0001	0.0181	0.0005
		***	***	***	***	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.1601	-4.2899	-5.0442	-3.6557	-5.4969	-3.4023	-5.0055
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0000	0.0004	0.0000	0.0009	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant								
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.								

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.9.5).
 ثالثاً. نموذج الانحدار الذاتي: تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ويلاحظ من الجدول (٣) ومن خلال نتائج الاختبار اظهرت القوة التفسيرية للنموذج ان معامل التحديد المصحح (Adjusted R₂) بلغت (٩٥%)، وهذا يعني ان (٩٥%) من التغيرات في المتغير التابع نتيجة تأثير المتغيرات المستقلة وان (٥%) تابع لمتغيرات اقتصادية اخرى عشوائية خارج النموذج واما اختبار (F) فان (F) المحتسبة اكبر من (F) الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) مما يعني رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة وبالتالي فان النمو يمكن استخدامه للتنبؤ بالمستقبل.

الجدول (٤): نتائج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 02/04/19 Time: 22:23				
Sample (adjusted): 2000Q4 2017Q4				
Included observations: 69 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X1 X2 X3 X4 X5 X6				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 62500				
Selected Model: ARDL(3, 1, 1, 1, 1, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	1.096165	0.086324	12.69826	0.0000
Y(-2)	-0.047410	0.133311	-0.355635	0.7235
Y(-3)	-0.156560	0.075405	-2.076257	0.0426
X1	0.128688	0.067549	1.905107	0.0621
X1(-1)	-0.135589	0.061824	-2.193148	0.0326
X2	-0.147704	0.071458	-2.066997	0.0435
X2(-1)	0.206993	0.075534	2.740395	0.0083
X3	0.336434	0.132130	2.546235	0.0138
X3(-1)	-0.460011	0.127083	-3.619773	0.0007
X4	-0.009516	0.002970	-3.204084	0.0023
X4(-1)	0.013581	0.003074	4.418065	0.0000
X5	0.000529	9.46E-05	5.595246	0.0000
X5(-1)	-0.000574	9.79E-05	-5.859595	0.0000
X6	-0.000385	0.000121	-3.183651	0.0024
C	10.02621	3.917157	2.559562	0.0133
R-squared	0.995444	Mean dependent var		65.20426
Adjusted R-squared	0.954263	S.D. dependent var		5.958083
S.E. of regression	0.451266	Akaike info criterion		1.436140
Sum squared resid	10.99660	Schwarz criterion		1.921815
Log likelihood	-34.54681	Hannan-Quinn criter.		1.628823
F-statistic	842.8421	Durbin-Watson stat		1.624642
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.9.5).

سادساً. اختبار التكامل المشترك: ويتم ذلك من خلال اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج (ARDL)، والنتائج كما في الجدول (٤)، اذ يلاحظ من خلال الاختبار كانت قيمة (F-statistic) (١٠,٥) وهي أكبر من القيمة العظمى (٣,٢٨) عند مستوى معنوية (٥%)، وبالتالي نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، انظر جدول (٤).

الجدول (٥): اختبار التكامل المشترك

ARDL Bounds Test		
Date: 02/04/19 Time: 22:26		
Sample: 2000Q4 2017Q4		
Included observations: 69		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	10.56987	6
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.99	2.94
5%	2.27	3.28
2.5%	2.55	3.61
1%	2.88	3.99

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.9.5).
سابعاً. نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الاجل: من خلال نتائج تحليل النموذج وبافتراض ثبات العوامل الأخرى كانت النتائج للعلاقة القصيرة والطويلة الاجل كالتالي:

١. نتائج العلاقة قصيرة الاجل:

- ❖ ان زيادة سعر الصرف (X_1) بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة (الانفتاح التجاري) بمقدار (0.131) عند مستوى معنوية (٥%).
- ❖ ان زيادة التضخم (X_2) بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض (الانفتاح التجاري) بمقدار (-0.147) عند مستوى معنوية (٥%).
- ❖ ان زيادة البطالة (X_3) بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة (الانفتاح التجاري) بمقدار (0.343) عند مستوى معنوية (٥%).
- ❖ ان زيادة صافي المساعدات (X_4) بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض (الانفتاح التجاري) بمقدار (- 0.009) عند مستوى معنوية (٥%).
- ❖ ان زيادة واردات السلع (X_5) بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة (الانفتاح التجاري) بمقدار (0.0005) عند مستوى معنوية (٥%).
- ❖ ان زيادة صافي الاستثمار الاجنبي (X_6) بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض (الانفتاح التجاري) بمقدار (0.0003) عند مستوى معنوية (٥%).

كما ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ ((CointEq (-1)) بلغت (٠,١٠٨-) وهي معنوية عند مستوى معنوية (٥%) وهذا يعني ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (١١%) خلال الفصل نفسه تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لاحظ الجدول (٦).

٢. **العلاقة طويلة الاجل:** أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الا انها غير معنوية وكذلك وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري وكلا من البطالة وواردات السلع وصافي الاستثمار الاجنبي، في حين كانت العلاقة طردية بين الانفتاح التجاري وكلا من التضخم وصافي المساعدات عند مستوى معنوية (٥%) لاحظ الجدول (٦).

الجدول (٦): نتائج العلاقة قصيرة وطويلة الاجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: Y				
Selected Model: ARDL(3, 1, 1, 1, 1, 1, 0)				
Date: 02/04/19 Time: 22:27				
Sample: 2000Q1 2017Q4				
Included observations: 69				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.204370	0.073740	2.771514	0.0076
D(Y(-2))	0.156907	0.066273	2.367593	0.0215
D(X1)	0.131634	0.053733	2.449772	0.0176
D(X2)	-0.147040	0.061581	-2.387730	0.0205
D(X3)	0.341425	0.110278	3.096049	0.0031
D(X4)	-0.009567	0.002568	-3.725510	0.0005
D(X5)	0.000532	0.000066	8.007627	0.0000
D(X6)	-0.000367	0.000227	-1.618912	0.1113
CointEq(-1)	-0.108269	0.012305	-8.798569	0.0000
Cointeq = Y - (-0.0640*X1 + 0.5500*X2 -1.1463*X3 + 0.0377*X4 -0.0004*X5-0.0036*X6 + 93.0026)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.064016	0.146513	-0.436931	0.6639
X2	0.549960	0.406423	1.353171	0.1816
X3	-1.146291	0.227786	-5.032323	0.0000
X4	0.037714	0.018483	2.040479	0.0462
X5	-0.000413	0.000132	-3.125299	0.0029
X6	-0.003568	0.001608	-2.218149	0.0308
C	93.002604	13.675390	6.800728	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.9.5).

ثامناً. اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين:

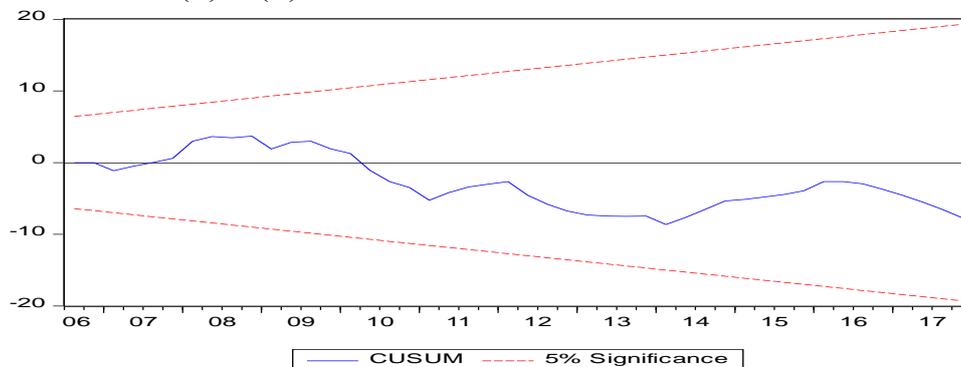
من خلال الجدول (٦) يتضح، اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وبحسب اختبار (F-statistic) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وكذلك من خلال اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH) وبحسب اختبار (F-statistic) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين (بخيت وفتح الله، ٢٠٠٩: ٢٣٧).

الجدول (٧): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

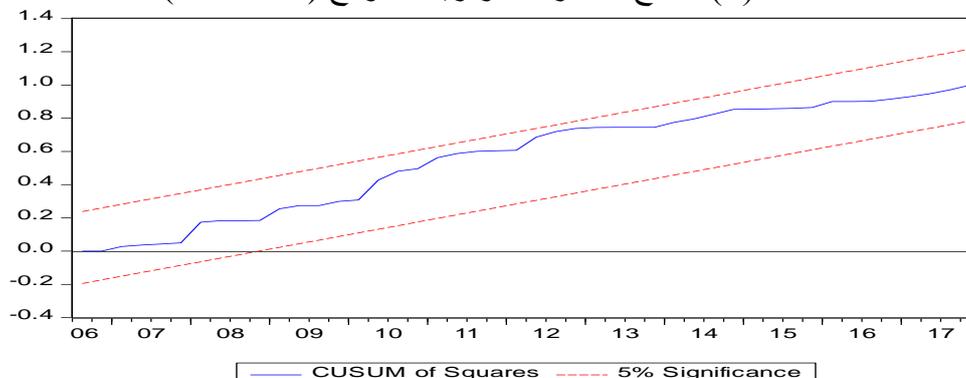
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.034265	Prob. F(2.52)	0.1411
Obs*R-squared	5.006884	Prob. Chi-Square(2)	0.0818
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.729962	Prob. F(1.66)	0.3960
Obs*R-squared	0.743855	Prob. Chi-Square(1)	0.3884

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.9.5).

ومن أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في البحث من عدم وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM sum of Squares)، ويلاحظ ان الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM) (CUSUM SQ) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) يعني ان جميع المعلمات المقدرة مستقرة ولا يوجد تغيرات هيكلية، انظر الشكلين (٢) و (٣).



الشكل (٢): نتائج اختبار استقرارية النموذج (CUSUM)



الشكل (٣): نتائج اختبار استقرارية النموذج (CUSUM SQ)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (EViews.9.5).

الاستنتاجات والمقترحات: توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات وهي كالآتي:
أولاً. الاستنتاجات:

١. تبين من الملامح الرئيسة للاقتصاد الجزائري، بانها اهتمت بتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات والتسهيلات لكافة اوجه النشاط الاقتصادي، فضلا عن الاهتمام بالقوى العاملة وتوفير فرص عمل لها عند القيام بالاستثمارات وتخفيض معدلات البطالة فيها، وبخصوص قطاع النفط فقد ركزت على توفير وزيادة الإيرادات من الصادرات النفطية والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية وتشجيع الاستثمار.
٢. اتضح من الملامح الرئيسة للقطاعات السلعية في الجزائر بان القطاع الصناعي ومعظم منتجاته تميزت بعدم التمتع بمزايا نسبية وانخفاض مؤشر التنافسية وعدم قدرة الاقتصاد الجزائري على المنافسة في الاسواق العالمية في العديد من السلع والخدمات، واغلب صناعاته التحويلية كانت بسيطة، اما القطاع الزراعي فقد شهدت الجزائر تطبيق سياسات اقتصادية خاصة به واعادة ترتيب الاولويات للخطط الاقتصادية وفقا لاحتياجات السوق واهداف التنمية وتطبيق الاصلاحات فيه من خلال تحرير الانتاج الزراعي وانشاء التعاونيات والجمعيات الزراعية والغاء احتكار الدولة للمنتجات الزراعية، ما عدا بعض المنتجات الاستراتيجية.
٣. اتضح من اتجاهات تطور الصادرات السلعية في الجزائر انها تطورت بشكل واضح وتمثل دول الاتحاد الاوربي الشريك الاول للجزائر.
٤. تبين من اتجاهات تطور الاستيرادات السلعية في الجزائر انها كانت متزايدة وخاصة للمواد الغذائية السلع الاستهلاكية والمواد الخام والسلع النصف مصنعة.
٥. اتضح تأثير سياسة التحرير التجاري في الجزائر على النمو الاقتصادي من خلال الاستيرادات، فضلا عن تأثيرها من خلال الصادرات السلعية.
٦. على الجزائر تبني سياسات واستراتيجيات سكانية ومتوازنة تهدف الى ايجاد توازن بين النمو السكاني وسوق العمل من خلال الاهتمام بتدريب القوى العاملة وتأهيلها وتطويرها بما يتماشى مع حركة التطوير والتحديث خاصة فئة الشباب والكفاءات الجامعية للحد من مشكلة البطالة ويجاد فرص عمل
٧. اظهرت نتائج الاختبار من خلال معامل التحديد المعدل (R^2) القوة التفسيرية لتأثير التغيرات المستقلة في المتغير التابع، وكانت (F) المحتسبة أكبر من (F) الجدولية عند مستوى معنوية (0.5) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.
٨. وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال اختبار الحدود لنموذج (ARDL).
٩. بينت نتائج لتقدير نموذج تصحيح الخطأ العلاقة قصيرة الاجل ما يأتي:
❖ ان زيادة سعر الصرف ($X1$) بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفتاح التجاري بمقدار (1.131) عند مستوى معنوية 5%.
- ❖ ان زيادة التضخم ($X2$) بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الانفتاح التجاري بقدر (-0.147) عند مستوى معنوية 5%.
- ❖ ان زيادة البطالة ($X3$) بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفتاح التجاري بمقدار (0.343) عند مستوى معنوية 5%.

- ❖ ان زيادة صافي المساعدات (X4) بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الانفتاح التجاري بمقدار (-0.009) عند مستوى معنوية 5%.
 - ❖ ان زيادة استيرادات السلع (X5) بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفتاح التجاري بمقدار (0.0005) عند مستوى معنوية 5%.
 - ❖ ان زيادة صافي الاستثمار الاجنبي (X6) بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الانفتاح التجاري بمقدار (0.0003) عند مستوى معنوية 5%.
١٠. اظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة طويلة الاجل وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الا انها غير معنوية، وكذلك وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري وكلا من البطالة واستيرادات السلع وصافي الاستثمار الاجنبي، في حين كانت العلاقة طردية بين الانفتاح التجاري وكلا من التضخم وصافي المساعدات عند مستوى معنوية 5%.
١١. بينت نتائج التقدير ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ بلغت (-0.108) وكانت معنوية بمستوى 5%، وهذا يعني ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة 11% خلال الفصل نفسه تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل، لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ثانياً. المقترحات:

١. التوجه نحو زيادة حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي ومنها الصناعة والزراعة والخدمات التي تساهم في زيادة التجارة السلعية بالجزائر.
٢. اقامة منتديات وندوات ومؤتمرات محلية ودولية في مجال وسائل تقنيات المعلومات والاتصالات ومساهمتها في بناء المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية في التجارة الخارجية بالجزائر، وعمل دراسات وبحوث اقتصادية مستقبلية في تجارة الخدمات ومنها تجارة الخدمات التكنولوجية والاتصالات والمعلومات وأثرها في الاداء الاقتصادي لدول مختارة، فضلا عن قياس وتحليل أثر تجارة الخدمات البيئية ومتغيرات اخرى في الاداء الاقتصادي لعينة مختارة من الدول.
٣. تبادل الخبرات والتجارب بين دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) في انتاج ونشر المعرفة من خلال التطبيقات وكيفية استخدامها واقامة الدورات التدريبية المكثفة عليها وعقد اتفاقيات التعاون التجاري بين دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) لزيادة التبادل السلعي واقامة المشاريع الصناعية والزراعية واستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات فيما بينها.
٤. التوجه نحو التنوع السلعي في الهيكل الانتاجي بالاقتصاد الجزائري لتخفيض الاعتماد على النفط والتقلبات الحاصلة في ايرادات الصادرات النفطية.
٥. دعم قطاع التجارة الخارجية في الجزائر وبذل الجهود لتشجيع الصادرات ودعم سياسة احلال الاستيرادات فيها.

المصادر

المصادر العربية:

١. باريك مراد، ٢٠١٤، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.
٢. بخيت وفتح الله، ٢٠٠٩، مقدمة في الاقتصاد القياسي، دار البارودي العلمية، الاردن.

٣. بسمة زبيحة، ٢٠١٧، تقدير الطلب على العمل للقطاع الزراعي ١٩٩٠-٢٠١٥، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر
٤. بسيت نسرين، ٢٠١٢، تمويل البنى التحتية/دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
٥. بغداوي جميلة، بوكر شاوي براهيم، ناويس اسماء، ٢٠١٦، أثر الانفتاح التجاري على اداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال-المجلد ٢، العدد ٣.
٦. بلغنو سميرة، ٢٠١٨، دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمار البنى التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد ٤، العدد ٢.
٧. بن دنون فضيلة، ٢٠١٣، دراسة تحليلية للنساء العاملات في الجزائر من ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٠٩، رسالة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر.
٨. بن زغدة سعاد، بربيط ربيعة، ٢٠١٧، أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر
٩. حاج قويدر عبد الهادي، ٢٠١٢، الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري ١٩٨٦-٢٠٠٩، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر.
١٠. دندن فتحي حسن، ٢٠١٦، تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية ٢٠٠٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.
١١. دهان وليد، ٢٠١٦، أثر تحرير التجارة الخارجية على تطوير الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة الجزائر للفترة (١٩٧٠-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة.
١٢. زير مي نعيمة، ٢٠١١، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر.
١٣. سفيان بوقاطية، د. عبد الوهاب بن زاير، د.مبارك بن زاير، ٢٠١٨، أثر انهيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري-التداعيات والحلول-مجلة اقتصاديات المال والاعمال، JFBE، العدد السادس.
١٤. السيفو، وليد اسماعيل، واخرون، ٢٠٠٦، اساسيات الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
١٥. طالب دليلة، ٢٠١٨، أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، ٢٠١٨.
١٦. عدة اسماء، ٢٠١٦، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران الجزائر ٢.
١٧. قاسم الاخضر، ٢٠١٤، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.
١٨. قنادزة جميلة، ٢٠١٨، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الجزائر.

١٩. كاهي محمد توفيق، ٢٠١٤، تأثير النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر من ١٩٦٢-٢٠١٠، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
٢٠. محمد صالي وفضيل عبد الكريم، ٢٠١٤، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ١٧.
٢١. مخلوفي عبد العالي، ٢٠١٨، الاقتصاد الجزائري في ظل ازمت اسعار النفط، دراسة مقارنة بين أزمتي ١٩٨٦ و ٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
٢٢. مريم شطبي محمود، ٢٠١٥، انعكاسات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة اشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والادارة: حول ازمة اسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في اسواق الطاقة.
٢٣. مسوس مغنية، ٢٠١٨، ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة ايرادات الخزينة العامة، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد ٠٤ - عدد ٠٢.
٢٤. نورة عمارة، ٢٠١٢، النمو السكاني والتنمية السكانية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة.
- المصادر الاجنبية:**

1. D.R. Appleyard & A. J. Fild, 8 S.T.cobb, (2006), International Economics, 5.Ed., Newyork, U.S.A.
2. C.R.Mc Connell&S .L. Bruc, (2005), Macroeconomics Principles Problem and Policies, Newyork, U.S.A.

الانترنت:

١. البنك الدولي، بيانات منشورة، ٢٠١٨ على الرابط: (<https://data.albankaldwli.org>).